

## 444601 - هل يلزم من أكل لحما محرما أن يتقياً؟

### السؤال

ما الذي ينبغي فعله لتطهير النفس بعد تناول اللحوم المحرمة؟ القيء أم تطهير الفم؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

من أكل لحما محرما فقد أدخل النجاسة إلى جوفه ، فيجب عليه أن يطهر فمه ويده من آثار النجاسة .

أما ما ابتلعه منها ، فإنه ينبغي أن يتقياً ، -إن أمكن ذلك بلا ضرر عليه- ، وكان ذلك في المدة التي يغلب على الظن بقاء النجس بصفته لم يتغير ، فإن مرت عليه مدة يتغير فيها ، فلا يلزمه أن يتقياً .

وقد اختلف العلماء في حكم تقيؤ النجاسة ، فمنهم من ذهب إلى وجوب ذلك ، ومنهم من ذهب إلى الاستحباب .

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (3/146) : "إذا شرب حَمْرًا، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْبُؤَيْطِيِّ فِي بَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ: وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى أَكْلِ مُحْرَمٍ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَاهُ، هَذَا نَصُّهُ فِي الْبُؤَيْطِيِّ.

وَقَالَ فِي الْأَثْمِ: وَلَوْ أَسِرَّ رَجُلٌ، فَحَمَلَ عَلَى شُرْبِ مُحْرَمٍ، أَوْ أَكْلِ مُحْرَمٍ، وَخَافَ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَاهُ، إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ.

وَهَذَانِ النَّصَانِ ظَاهِرَانِ، أَوْ صَرِيحَانِ ، فِي وُجُوبِ الْإِسْتِقَاءَةِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ.

وَبِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الشَّامِلِ، وَالْمُسْتَظْهِرِيُّ.

وَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ، بَلْ يُسْتَحَبُّ. وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْدُورِ فِي الشُّرْبِ، وَغَيْرِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ " انتهى .

وفي "حاشية الصاوي" - مالكي - (1/67) عن وجوب تقيؤ ما استقر من النجاسة بالطن: "فَيَجِبُ عَلَيْهِ.. إلخ: هَذَا رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَوَازِ.

وَقَالَ الثَّوْنُوسِيُّ: ذَلِكَ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ لَعُو، فَلَا يُؤْمَرُ بِتَّقَايُؤِهِ، وَلَا بِإِعَادَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

إِنْ قُلْتَ: حَيْثُ نَزَّ صَارَتْ الْمَعِدَةُ نَجِسَةً بِمَجْرَدِ الشُّرْبِ؟

قُلْتُ: إِنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ تَطْهِيرِ نَفْسِ الْمَعْدَةِ، فَأَمْرَانَهُ بِمَا يَفْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ التَّقْيِئِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْبَعْضِ وَجِبَ؛ لِأَنَّ تَقْلِيلَ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ. اهـ .

وَمَحَلُّ وُجُوبِ التَّقَايِئِ الْمَذْكُورِ: مُدَّةٌ مَا يَرَى بَقَاءَ النَّجَاسَةِ فِي بَطْنِهِ، يَقِينًا، أَوْ ظَنًّا، لَا شَكًّا؛ فَإِذَا كَانَتْ حَمْرًا، وَجِبَتْ الْإِعَادَةُ مُدَّةً مَا يُظَنُّ بِقَاوُهَا حَمْرًا، فَإِنْ تَحَوَّلَتْ لِلْعَذْرَةِ، فَهِيَ بِمَثَابَتِهَا" انتهى .

ثانيا :

أما صحة الصلاة ، فذهب بعض العلماء (كالمالكية) إلى عدم صحتها إذا كان قادرا على تقيؤ النجاسة ، ولم تتغير في معدته .

والراجح أنها صحيحة ، لأن جوف الإنسان به نجاسة، كالعذرة والبول ، ولكن النجاسة في الباطن لا أثر لها في إبطال الصلاة ، لأنها في مكانها ، ولذلك يجوز للمصلي أن يحمل طفلا وهو يصلي ، مع أن في جوفه نجاسة . وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو يحمل أمامة بنت ابنته زينب رضي الله عنهما .

قال النووي رحمه الله في "شرح صحيح مسلم" (2/305) :

"حَدِيثَ حَمَلِ أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فِيهِ دَلِيلٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ مَنْ حَمَلَ أَدَمِيًّا أَوْ حَيَوَانًا طَاهِرًا مِنْ طَيْرٍ وَشَاةٍ وَعَظِيْرَهْمَا" انتهى .

وقال الخطيب الشربيني في "مغني المحتاج" : "ولو غسل شارب الخمر أو نجس آخر فمه وصلى، صحت صلاته، ووجب عليه أن يتقايأه، إن قدر عليه بلا ضرر يبيح التيمم" انتهى.

وجاء في "حاشية الجمل" : "لَوْ وَصَلَ جَوْفَهُ مُحَرَّمٌ نَجَسٌ أَوْ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَّقَايَأَهُ، وَإِنْ كَانَ وَصُولُهُ إِلَيْهِ بِإِكْرَاهٍ، مَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُ صَرَرًا.

وَتَصَحَّ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ فِي مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ [أي : في مكانها]" انتهى.

والله أعلم .